كيف ولماذا صوت العرب الأمريكيون في انتخابات 2026

في يوم انتخابات التجديد النصفي 2026، صوت الأمريكيون العرب بأغلبية ساحقة لصالح الديمقراطيين، متقدمين بذلك على المرشحين الجمهوريين في سباقات مجلسي الشيوخ والنواب في جميع أنحاء البلاد؛ إذ بلغت نسبة التأييد 59% للديمقراطيين مقابل 26% فقط للجمهوريين.

ويُعد هذا التحول الكبير نحو الحزب الديمقراطي إحدى النتائج التي كشف عنها أحدث استطلاع للرأي شمل الناخبين الأمريكيين العرب، والذي أجراه مركز «جون زغبي للاستراتيجيات» بتكليف من «المعهد العربي الأمريكي».

وقد دأب المعهد العربي الأمريكي ومركز «جون زغبي للاستراتيجيات» على إجراء استطلاعات للناخبين الأمريكيين العرب لأكثر من ثلاثة عقود، لطالما مالت خلالها هذه الفئة إلى دعم الديمقراطيين، وإن كان بفارق ضئيل، إلا أن حرب العراق، وما تبعها من سياسات قمعية واسعة النطاق انتهجتها إدارة بوش ضد الأمريكيين العرب والمسلمين والمهاجرين، أدت إلى تغيير جذري في مواقفهم تجاه الحزبين ومرشحيهما؛ حيث أصبح الأمريكيون العرب، على مدى أكثر من خمسة عشر عاماً، يمنحون أصواتهم للديمقراطيين بنسبة تفوق أصواتهم للجمهوريين بمرتين.

لكن هذا المشهد قد تغير في عام 2024، نتيجةً لموقف إدارة الرئيس جو بايدن المتمثل في التغاضي عن حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على غزة، بل ودعمها الصريح لها في بعض



بقلم:
د. جيمس زغبي ○

الأحيان. وقد أثار تواطؤ الديمقراطيين في تلك الحرب غضباً عارماً داخل هذا المجتمع، مما أدى إلى تراجع تأييدهم للحزب الديمقراطي، في حين ارتفعت نسب التأييد للحزب الجمهوري.

ومع أن الديمقراطيين ظلوا يحتفظون بالأفضلية، إلا أن عدداً كبيراً من الأمريكيين العرب اختاروا في الانتخابات الرئاسية التي جرت في نوفمبر التصويت لمرشحين من أحزاب ثالثة، بينما امتنع كثيرون آخرون عن التصويت تماماً.

ما الذي يفسر التحول مجدداً نحو مرشحي الحزب الديمقراطي في عام 2026؟

يشير استطلاع الرأي الأخير الذي أجراه معهد العالم العربي الأمريكي (AAI) ومؤسسة (JZS) إلى عدد من العوامل، يأتي في مقدمتها سياسات الرئيس ترامب وتصرفاته. فقد ذكر 82% من الأمريكيين العرب أنهم واجهوا شخصياً صعوبات اقتصادية ناجمة عن ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، والمرافق العامة، والسلع الغذائية، وأسعار الوقود.

كما أفاد 90% منهم بأن الحرب في غزة لا تزال عاملاً مهماً في تحديد توجهاتهم الانتخابية (وستظل كذلك عند اختيارهم لمرشح رئاسي في عام 2028). وأشار أكثر من ثلثيهم إلى تعرضهم للتمييز بسبب أصولهم، بل إن نسبة أكبر منهم تخشى تزايد هذا التمييز في المستقبل.

وفي هذا السياق، فإن الهجوم الذي شنه الرئيس ترامب -والذي اتسم بطابع معاد للمسلمين- ضد عبدالرحمن السيد، المرشح الديمقراطي الأمريكي من أصل عربي لعضوية مجلس الشيوخ في ولاية ميشيغان، لم يؤدِّ إلا إلى صب الزيت على نار الكراهية الخطيرة.

وأخيراً، تجدر الإشارة - كما أظهرت استطلاعاتنا التي تعود إلى دراسة نُشرت عام 2001 بعنوان «ما الذي يفكر فيه الناخبون من أصول عرقية حقاً؟» - إلى أن الأمريكيين العرب، شأنهم شأن غيرهم من مجتمعات المهاجرين، يتبنون آراءً معتدلة بشأن بعض القضايا الثقافية، لكنهم في الوقت ذاته يميلون بوضوح نحو التوجهات الليبرالية فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والحكومية.

يتجلى ذلك بوضوح في أحدث استطلاع أجراه معهد العرب الأمريكيين ومؤسسة «زدغبي» (JZS)، حيث أفاد 56% من الأمريكيين العرب بأن آراءهم تتوافق أكثر مع الرؤى الاجتماعية والاقتصادية للحزب الديمقراطي، مقابل 28% فقط يرون أن آراءهم أقرب إلى الحزب الجمهوري.

وعند سؤالهم عن توجهاتهم السياسية - بدءاً من أنصار شعار «لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً» (MAGA) في أقصى اليمين، وصولاً إلى الاشتراكيين الديمقراطيين في اليسار - أشار 18% فقط إلى تبنيهم أفكاراً تميل نحو اليمين، في حين أبدى 47% ميلاً نحو اليسار، بينما وصف 31% أنفسهم بأنهم معتدلون.

وما يثير الاهتمام بشكل خاص في نتائج هذا الاستطلاع هو مدى التقارب في وجهات النظر بين المجموعات المتنوعة التي يتألف منها هذا المجتمع. فبالرغم من وجود تباينات مفهومة في الإجابات عن بعض الأسئلة، إلا أن المجموعات الديموغرافية الرئيسية - سواء من حيث الانتماء الديني (مسيحيون ومسلمون)، أو بلد الأصل، أو ما إذا كانوا مهاجرين أم وُلدوا في الولايات المتحدة - تشترك جميعها في القلق إزاء الوضع الاقتصادي، والحرب في غزة، والمخاوف من التعرض للتمييز نتيجة لخطاب الكراهية الموجه ضد المسلمين والعرب في سياق هذه الانتخابات.

قد تعاني دول ومناطق في الشرق الأوسط من صراعات طائفية ووطنية، إلا أن الأمريكيين العرب وجدوا سبيلاً للالتفاف حول تراث مشترك وقضايا تهمهم؛ ويُعد هذا التقارب حجر الأساس لبناء المجتمع.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي.

فوكوياما.. من «نهاية التاريخ» إلى اختبار «الرجل الأخير»

كثيرًا ما اختُزلت أطروحة «نهاية التاريخ» في عبارة واحدة: انتصرت الديمقراطية الليبرالية على الشيوعية، وانتهى الصراع بين النماذج السياسية الكبرى. لكن هذا الاختزال لا ينصف ما أراد فرانسيس فوكوياما قوله. فالرجل لم يتنبأ بنهاية الحروب أو اختفاء الصراعات، وإنما حاول تفسير اتجاه التطور السياسي الحديث، والبحث عن النظام الذي يستطيع الجمع بين الحرية والازدهار والاعتراف بكرامة الإنسان.

وبعد أكثر من ثلاثة عقود، تبدو العودة إلى أطروحته ضرورية، لا لمعرفة ما إذا كان التاريخ قد انتهى بالفعل، بل لفهم ما إذا كانت الديمقراطية الليبرالية قادرة على الاستمرار في عالم تتزايد فيه الشكوك حول قدرتها على الوفاء بوعودها.

في كتابه الشهير «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» الصادر عام 1992، انطلق فوكوياما من انهيار المعسكر الشيوعي وتراجع النماذج المنافسة للديمقراطية الليبرالية. ورأى أن هذا التطور قد يمثل نقطة النهاية في مسار تطور الأفكار السياسية الكبرى، باعتبار أن الديمقراطية الليبرالية، مقترنة باقتصاد السوق، تبدو أكثر قدرة من البدائل المعروفة على توفير الحرية السياسية والشرعية والمساواة القانونية.

لكن الاقتصاد لم يكن وحده محور أطروحته. فقد استعان بفلسفة هيجل، كما قرأها ألكسندر كوجيف، ليضع الرغبة في الاعتراف في قلب تفسيره للسلوك الإنساني. فالإنسان، في نظره، لا تحركه المصالح المادية وحدها، بل يحتاج أيضًا إلى أن يعترف الآخرون بقيمته وكرامته ومكانته. ومن هنا بدت الديمقراطية الليبرالية، بما توفره من حقوق ومشاركة سياسية واعتراف قانوني متبادل، أقرب النظم إلى تلبية هذه الحاجة الإنسانية.

غير أن فوكوياما لم يكن متفائلًا بلا تحفظ. ففي الكتاب نفسه طرح مفهوم «الرجل الأخير»، مستعيدًا تصور نيتشه للإنسان الذي يكتفي بالأمن والراحة والاستهلاك، ويفقد الطموح والاستعداد للمخاطرة والسعي وراء غايات تتجاوز مصلحته الشخصية. والمفارقة التي أراد التنبيه إليها أن النظام الذي ينجح في توفير الرفاه والاستقرار قد ينتج، من داخله، إنسانًا يشعر بالفراغ ويفتقد المعنى. وهكذا لم تكن بذور الشك في مستقبل الديمقراطية الليبرالية غائبة عن أطروحته الأولى، بل كانت جزءًا من بنيتها الفكرية.

ومن هنا تكتسب أهمية كتابه الجديد «في عالم الرجل الأخير» (In the Realm of the Last Man)، الصادر عام 2026. فالكتاب، الذي يقدمه فوكوياما بوصفه مذكرات فكرية وسياسية، لا يمثل نقضًا مباشرًا لأطروحته الشهيرة، ولا محاولة لإعادة كتابة كتابه الأول، وإنما يستعيد من خلال تجربته الشخصية والأكاديمية والسياسية مسار تشكل أفكاره والتحولات التي طرأت عليها، ويعود إلى مفاهيم ظلت حاضرة في مشروعه، مثل الاعتراف والهوية والثقة والمؤسسات وطبيعة الإنسان.

وتكمن أهمية هذه العودة في أنها تضع أطروحة «نهاية التاريخ» أمام اختبار مختلف. فالسؤال لم يعد متعلقًا فقط بأفضلية النموذج الليبرالي مقارنة بمنافسيه، وإنما بقدرته على معالجة الاختلالات التي ظهرت داخله، وتجديد شرعيته في مواجهة تحديات لم تكن واضحة بالصورة نفسها عند صدور الكتاب الأول.

لقد أظهرت العقود التالية أن القومية وسياسات الهوية لم تتراجع بالقدر الذي توقعه بعض أنصار العولمة والليبرالية. كما تبين أن المساواة القانونية، على أهميتها، لا تكفي دائمًا لإشباع مطالب الاعتراف. فالأفراد والجماعات لا يريدون بالضرورة أن يتساووا مع الآخرين فحسب، بل يطالبون أيضًا بأن تُحترم هوياتهم ومعتقداتهم وخصوصياتهم. وحين يشعرون بأن المؤسسات السياسية لا تستوعب هذه المطالب، يمكن أن تتحول الرغبة في الاعتراف، التي رأى فيها فوكوياما أحد مرتكزات النظام الليبرالي، إلى قوة تغذي الشعبوية والاستقطاب وتضعف الثقة بالمؤسسات.

وهنا تظهر مفارقة تستحق التأمل: النجاح في تحقيق قدر من المساواة والرفاه لا ينهي التطلعات الإنسانية، بل قد يرفع سقفها. فكلما تحسنت الظروف المادية، برزت مطالب أخرى تتعلق بالمكانة والهوية والاحترام والشعور بالتأثير في القرارات العامة. ومن ثم، لا يكفي أن توفر الديمقراطية للمواطنين حقوقًا متساوية على الورق، إذا لم يشعروا بأن أصواتهم مسموعة وأن المؤسسات تعبر عن مصالحهم وتستجيب لمخاوفهم.

وثمة مسألة أخرى لا تقل أهمية، تتعلق بقدرة الدولة نفسها. فوجود دستور وانتخابات ومؤسسات منتخبة لا يضمن نجاح النظام الديمقراطي إذا كانت الإدارة العامة عاجزة عن تنفيذ



بقلم:
خالد فياض ○

السياسات، أو كانت البيروقراطية مثقلة بالقيود إلى الحد الذي يعطل اتخاذ القرار.

وحين تتراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات وحماية المصالح العامة، يصبح المواطن أكثر استعدادًا لتأييد قادة يعدون بالحسم وتجاوز التعقيدات المؤسسية، حتى لو أدى ذلك إلى إضعاف الضوابط الديمقراطية. وهنا تتضح أهمية التمييز بين الدولة الفعالة والدولة المتسلطة؛ فالكفاءة المؤسسية لا تستلزم التضحية بالمساءلة، كما أن حماية الحريات لا ينبغي أن تكون مبررًا للعجز الإداري.

أما التطور التكنولوجي، فيفتح بدوره جبهة جديدة للنقاش. فالذكاء الاصطناعي واتساع استخدام الخوارزميات في الإدارة وصنع القرار يطرحان أسئلة تتجاوز حدود التحديث التقني، وتمس المسؤولية والشفافية والخصوصية والمساءلة. فالتقدم التكنولوجي لا ينتج الحرية تلقائيًا؛ إذ يمكن أن يعزز قدرة المجتمعات على حل المشكلات، لكنه قد يوسع أيضا أدوات الرقابة وتركيز السلطة، ويجعل القرارات المؤثرة في حياة الأفراد أقل وضوحًا بالنسبة إليهم. وتزداد خطورة هذه المسألة عندما تتقاطع التكنولوجيا مع تفاوت توزيع الثروة والفرص، أو تؤدي إلى تقليص قيمة العمل ودور الإنسان في الاقتصاد والمجتمع.

ولا يمكن فهم التحولات في موقف فوكوياما بمعزل عن تجربته الشخصية. فقد عمل باحثًا في مؤسسة راند، كما شغل موقعًا في هيئة تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية، واقترب من دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة. ثم جاءت تجربة غزو العراق عام 2003، وما أثارته من أسئلة عن حدود القوة الأمريكية وإمكان فرض النماذج السياسية من الخارج، لتدفعه إلى مراجعة مواقفه السابقة من المحافظين الجدد والتدخلات العسكرية. وبعد ذلك، كشفت الأزمة المالية العالمية عام 2008، وصعود الشعبوية، وتراجع الثقة بالمؤسسات، عن اختلالات أخرى في النموذج الغربي نفسه.

ومع ذلك، لا ينبغي أن نرد تطور فكره إلى هذه الخبرات وحدها؛ فالعالم الذي نعيش فيه اليوم يختلف كثيرًا عن عالم تسعينيات القرن الماضي، كما أن صعود قوى دولية تمتلك نماذج سياسية واقتصادية مختلفة أعاد طرح سؤال العلاقة بين الكفاءة والاستقرار والشرعية. ويظل فوكوياما متمسكًا بأن أطروحته الأصلية لم تعنِ توقف الأحداث أو اختفاء الصراعات، وهو ما يجعل جانبًا من كتابه الجديد توضيحًا لما أسيء فهمه، بقدر ما يمثل مراجعة لتصوراته في ضوء التجربة.

لكن أطروحته تظل بدورها قابلة للنقد. فهي تنطلق أساسًا من خبرة غربية، ولا تقدم بالضرورة تفسيرًا كافيًا لتنوع المسارات السياسية والحضارية في بقية العالم. كما أن التركيز على الاعتراف والهوية قد يحجب أحيانًا أثر التفاوت الاقتصادي وأزمات العمل وتوزيع الثروة، وهي عوامل لا تقل تأثيرًا في تشكيل السخط الاجتماعي. والأهم أن كفاءة المؤسسات لا ينبغي أن تتحول إلى مبرر لتجاوز الرقابة الديمقراطية، مثلما لا يجوز أن تصبح الإجراءات الديمقراطية غطاءً لعجز الدولة عن أداء وظائفها.

في النهاية، لا تكمن أهمية فوكوياما في أنه أصاب أو أخطأ عندما تحدث عن «نهاية التاريخ»، وإنما في أنه أعاد فتح سؤال لا يزال حاضرًا: ما الذي يجعل النظام السياسي جديرًا بالبقاء؟ فالديمقراطية لا تكتسب شرعيتها بمجرد تفوقها النظري على البدائل، بل بقدرتها المتجددة على حماية الحريات، وتحقيق العدالة، والاستجابة لمطالب المواطنين، وتوفير مؤسسات فعالة تخضع للمساءلة.

ربما لم ينته التاريخ كما تخيل البعض، لكن الاختبار الحقيقي اليوم هو ما إذا كانت الديمقراطية الليبرالية قادرة على تجديد نفسها، أم أن التناقضات التي نشأت داخلها ستقوض ثقة الناس بها. وهذا، في تقديري، هو السؤال الأكثر أهمية الذي تتركه لنا تجربة فوكوياما الفكرية: ليس كيف تنتصر فكرة سياسية، وإنما كيف تحافظ على صلاحيتها للحياة بعد أن تنتصر.

○ باحث في الشؤون العربية.

عالم يتغير

من الفيل إلى الحمار الأمريكي واستمرار فوضى العالم!



فوزية رشيد

○ إن أردت أن ترمز إلى العبث الفوضوي، فإن رمزية وجود الفيل في غرفة يدوس فيها على كل ما فيها ويحطمها هي رمزية صالحة لما قام به (حزب الفيل الأمريكي الجمهوريون) في العالم فيما مضى من الزمن وحتى الآن! ويكفينا من زمنهم زمن بوش الأب وبوش الابن، واحتلال العراق وتدميره بعد الحرب على أفغانستان وغيره كثيراً. أما (حزب الحمار «الديمقراطي») فهو بذات الممارسات في بث الفوضى في العالم، لضمان هيمنة أمريكا وإن بأساليب أخرى! وفي حين أن «الفيل الأمريكي» يشير إلى القوة والاستقرار خاصة القوة الاقتصادية، فإن «الحمار الأمريكي» يشير إلى الإصرار والعمل الجاد! وفي النهاية ورغم اختلاف وجهات النظر والمبادئ بين الفيل والحمار، فإن كليهما يقعان في يد «النخبة» التي تحرك الولايات المتحدة!

بدءاً من قوة ونفوذ «المجمع الصناعي العسكري» واللوبي الصهيوني خاصة «آيباك» ومافيات الشركات الكبرى! حالهما في ذلك حال شركتي «البيبسي والكولا» اللتين يتصارعان ويتنافسان فيما مدير الشركتين هو واحد!

○ في الواقع ليس من المهم بالنسبة إلينا وإلى العالم إن كان «ترامب» قد خسر أو تحول حزبه في الكونجرس ومجلس الشيوخ إلى حالة البطة العرجاء! فالذي يهمنا إن كانت خسارته ستدفعه إلى مزيد من التهور والغطرسة والدوس على منطقتنا في الشهرين القادمين خاصة الخليج، بحجة الحرب على إيران وشن ضربات قاضية، أم أنه كخاسر سينظر إلى الأمور نظرة أخرى؟! ما يهمنا إن كان الجنون سيطل علينا تحت وقع الخسارة التي يراها بعض المحللين أنها «خسارة تكتيكية» اشتغل عليها ترامب ليلقي باللوم لاحقاً على «الحمير الديمقراطيين» ويخرج هو منها خلال ما تبقى له من فترة حكم في العامين القادمين! أم أن فوضى قراراته التي ستجعل العالم يدخل ترتيبات جديدة، حتى وإن أدت تلك الترتيبات إلى انعكاس ذلك على فوضى الأوضاع في العالم كله! والتصعيد في التهديدات كما تريده «الدولة العميقة العالمية»، ليبدأ التهديد من الاستحواذ على منابع الطاقة كما فعل ترامب في فنزويلا، وكما يُراد تكرار السيناريو في أماكن أخرى! لإثبات أن الفيل الأمريكي أو الحمار الأمريكي ما أن يتم حشرهما في زاوية التحدي الاقتصادي الدولي، كما تفعل الصين اليوم على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي، فإن ردود أفعالهما هي واحدة في النهاية، نحو إثبات القوة والإصرار على السيطرة والهيمنة! لا فرق في ذلك بين الفيل والحمار!

○ هناك حتماً تغير واضح في «الوعي الانتخابي الأمريكي» والذي انعكس على الانتخابات النصفية للكونجرس الأمريكي، ولكن مؤشرات الانتخابات الأمريكية دائماً ما تتجه إلى تفسيرات الأوضاع الداخلية لنتائجها، أكثر بكثير من انعكاس السياسة الخارجية الأمريكية على الناخب، وإن كانت الحرب على غزة زادت كثيراً من معدلات الوعي الأمريكي الشعبي بمآلات سياسة بلدهم على مجرى الأحداث في العالم! وهذا حتماً سبب من أسباب تراجع التأييد للجمهوريين ولترامب وخسارته خاصة في بعض الولايات الأمريكية! إلى جانب ذلك فإن الحرب على إيران ينظر إليها كثير من الأمريكيين، على أنها حرب بالوكالة نيابة عن «الكيان الصهيوني»! واهتمامهم بذلك يأتي من انعكاس تلك الحرب على حياتهم وعلى أسعار السلع المرتفعة الطاقية والمعيشية، خاصة في ظل تصاعد الوعي بالدور الصهيوني في بلدهم! هل لهذا أعلن «ترامب» ليلة الانتخابات عزمه وقف المساعدات الأمريكية للكيان الصهيوني؟!

○ إن كان الفيل الجمهوري من سيقرر القرارات المهمة في المرحلة القادمة خاصة بعد شهرين، من الآن أو 3 يناير 2027، أو إن كان الحمار الديمقراطي هو صاحب الكلمة الأولى في الكونجرس الأمريكي، فإن ما ينتج عن صراعهما هو المهم خاصة في ظل تفاقم الأزمات والاضطرابات والفوضى في العالم وفي منطقتنا المسماة بـ«الشرق الأوسط»، وتحديداً في خليجنا الواقع بين مطرقة فوضى الجنون الأمريكي وسندان الجنون الإيراني! اللذين يمارسان لعبة الكرة الطائرة في الحرب الدائرة، ولكن خارج قواعد اللعبة وقوانينها، وحيث الإيراني يعلن ويتحدى الأمريكي: (أنت ستضربني وأنا سأضرب الخليج... فإن دمرتني فأنا سأدمرهم)! حتى تتوقف هذه اللعبة الصبيانية بين أطراف الحرب الثلاثة (أمريكا - الكيان الصهيوني - إيران)؟!

خاصة أن لا حسم في الحرب ولا حسم في السلم! وإنما القلق وضرب الأمن والاستقرار والتنمية وهواجس التداعيات الخطيرة على بلداننا وشعوبنا هي النتيجة لكل ما يحدث! حتى وإن بدا أن الحرب والدمار والحصار هو عنوان للحرب على إيران فقط!

○ لربما «النخبة الحاكمة» في أمريكا تستبدل الأدوار بعد أن أنهك ترامب وأسلوبه وخطابه الكارتوني العالم! قد يفرمل الحمار الفيل ويقيد قدميه، وقد يحدث العكس! خاصة إن كانت الانتخابات الرئاسية بعد عامين لصالح «حزب الحمار»!

من يدري ما سيتفتق عنه العقل الشيطاني للنخبة الحاكمة في أمريكا لزيادة الفوضى والأزمات والحروب، التي سيبشر كثير من المحللين أنها في تصاعد خلال الفترة القادمة، وصولاً إلى الحرب العالمية الشاملة التي تجتمع خيوطها من ساحة روسيا وأوكرانيا من جهة، ومن ساحة أمريكا والكيان وإيران من جهة ثانية، ويتم محاولة جادة لتوريط دول الخليج فيها! ومن جهة ثالثة ما سيدور في الجهة البعيدة بين الصين وتايوان! هذا يدوس بأقدامه الثقيلة! وذاك يلف حول نفسه في رقصته الحماقة الحميرية! وذاك يُشعل ويُشغل أمريكا من فوق ومن تحت الطاولة! والعالم هو الذي يدفع الثمن، ويتم توريط حتى من يبحث عن السلام بشكل حقيقي مثل منطقة الخليج العربي، والتوريط يتم العمل عليه بسيناريوهات مختلفة!

«وطن العلا».. المواطنة قول وفعل



بقلم:
د. نبيل العسومي

لا شك أن العمل الفني المتميز «وطن العلا» من إنتاج المكتب التنفيذي للخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة «بحريننا» وذلك ضمن الخطة الوطنية التي يشرف عليها الفريق أول معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية هو عمل يلفت الانتباه لما يتميز به هذا العمل الفني الوطني من جمالية الصورة وروعة الصوت وقيمة الفن الوطني ليضاف إلى سلسلة الفعاليات والبرامج والأنشطة التي تم تنفيذها خلال السنوات القليلة الماضية على نطاق واسع وشامل في مجال الثقافة والشباب والإعلام وغيرها ونعتقد بأن هذا العمل الفني المتميز الذي تم بثه عبر تليفزيون البحرين بدعم من وزارة الإعلام يستحق أن يكرر باستمرار ليصل إلى الأجيال الجديدة ويحرك فيها مشاعرهم الوطنية ليكونوا قادرين على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية خاصة تلك التي تستهدف البلد ووحدته الوطنية.

إن الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة «بحريننا» أصبحت اليوم ركيزة من ركائز الاستراتيجية الوطنية ومظلة جامعة أطلقتها مملكة البحرين بهدف توحيد الجهود الوطنية لتعزيز التلاحم الوطني وترسيخ وتعزيز الوحدة الوطنية وثوابتها الراسخة.

وتكمن أهمية هذه الخطة «بحريننا» ليس في برامجها وفعالياتها المتنوعة فقط بل في أهدافها الوطنية المستدامة والمستمرة والتي ترتبط بالقيم التي جاء بها دستور مملكة البحرين وميثاق العمل الوطني الذي صوت عليه شعب البحرين وجميعها ترتبط بالقيم والثوابت التي يتميز بها نسيجنا الاجتماعي الوطني البحريني سواء على الصعيد الاجتماعي أو الثقافي أو التعايش بين مكونات الوطن العزيز بالرعاية الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم أيده الله بدعم ومساندة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه.

ومن بين هذه الأهداف الحيوية التي جاء بها هذا العمل الوطني «وطن العلا»:

أولا: حماية النسيج الاجتماعي الوطني ووحدة الشعب البحريني الوفي في مواجهة التحديات والمحاولات البائسة لشق صفوفه والتأثير في وحدته الوطنية والثقافية حيث يشكل البرنامج درعا وسدا منيعا ضد تلك المحاولات الخبيثة لتقسيم شعب البحرين على أسس طائفية وغير طائفية حيث يسعى البرنامج إلى صهر كل مكونات شعب البحرين ليكونوا يدا واحدة وصفا واحدا في مواجهة الأخطار ومواجهة العدوان الخارجي الذي كان آخره العدوان الإيراني الغاشم.

ثانيا: جعل العمل الوطني المشرف ضمن رؤية موحدة يشارك فيها الجميع والدليل على ذلك أن هذا العمل المتميز يجمع بين القطاعين الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني ضمن عشرات المبادرات والمشروعات والفعاليات مما يحول الشعور الوطني بالانتماء من مجرد شعارات إلى ممارسات فعلية على الأرض ومن هنا يأتي وطن العلا ضمن هذا السياق مثلما أشار اللواء محمد بن دينة المشرف العام على المكتب التنفيذي للخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة «بحريننا» بقوله: «إن قيام المكتب التنفيذي بإنتاج العمل الفني الإبداعي «وطن العلا» نابع من الالتزام بمنظومة القيم الوطنية والثوابت المجتمعية النبيلة التي يعمل مكتب الخطة الوطنية على ترسيخها كواقع مجتمعي أصيل».

ثالثا: ربط هذا العمل بالرؤية المتوازنة للمجتمع البحريني التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة وقد جسد هذا العمل هذه الرؤية المشتقة في الأصل من المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المعظم ومن المبادئ والثوابت التي أجمع عليها شعب البحرين الوفي في ميثاق العمل الوطني وذلك لأن المجتمع البحريني يعتز بأصالته وبقيمه الراسخة الضاربة في التاريخ والانتماء إلى العصر والأخذ بأساليب الحداثة والتقدم بحيث يكون هذا المجتمع متوازنا وتكون شخصية الجيل الجديد تجسيد لهذا الاستمرار وهذا التوازن المنشود والذي لا يترجم في هذا العمل فقط وإنما المطلوب ترجمته أيضا في المناهج الدراسية والفعاليات والبرامج الثقافية والإعلامية والفعاليات الرياضية والفعاليات الروحية خاصة تلك التي تؤكد التسامح والوحدة ونبذ التطرف وتأكيد أهمية العيش المشترك.